المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
EISSN: 2716-8573 ISSN: 2716-7720
المجلد: (03) / العدد: (02)، (2021)، ص 21-35

الاقتصاد الليبي: متلازمة الخلل الهيكلي والأزمة

Libyan Economy: Syndrome of Structural distortion and crises

د. عبد اللطيف عيسى طلوبة * [1]
[1] جامعة مصراتة، (ليبيا)، A.Taloba@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2021/01/18 تاريخ قبول النشر: 2021/07/12 تاريخ النشر: 2021/07/15

ملخص:

انزلق الاقتصاد الليبي خلال العقد الماضي إلى حالة من الركود والتضخم وعانى من تفاقم انعدام السيولة النقدية داخل الجهاز المصرفي مع عجز السلطات عن معالجة أيا من هذه القضايا.

تتناول الورقة بمنهج وصفي كيف أن الاقتصاد الليبي يواجه خللا هيكليا مزمنا متوارث منذ ظهور النفط في اقتصاد بدائي فقير مما شكل معظم العلاقات الاقتصادية على أسس غير سليمة ومخالفة لما يفترض أن تكون عليه لبناء اقتصاد حديث، وتتناول الورقة تتبع خلل الهيكل الاقتصادي في العموم والجهاز الإنتاجي بالذات وكذلك خلل الجهاز المصرفي والتبادل داخل الاقتصاد الليبي.

وتخلص الورقة إلى أنه يجدر بالسلطة الاقتصادية العمل على التعامل مع المشاكل المزمنة على محورين: العاجل وهو لتخفيف الضغوطات اليومية على المواطن، وطويل الأجل وذلك بهدف اعادة بناء الهيكل الاقتصادي بالكامل لتنويع مصادر خلق الدخول وتجنب مشكلة الريعية وتجاوز مشكلة الركود الاقتصادي في ليبيا.

الكلمات مفتاحية: السياسة النقدية؛ سياسات الاقتصاد الكلي؛ الهيكل الاقتصادي.

Abstract:

Over the past decade, the Libyan economy has slid into recession and inflation and suffered from a worsening lack of cash flow within the bank system while the authorities failed to address any of these issues.

The paper describes how Libyan economy is facing a chronic structural imbalance since the emergence of oil in such poor primitive economy six decades ago, which has shaped most of the economic relations on improper bases and contrary to what it is supposed to be in a modern economy. The paper employs descriptive method to deal with the imbalance of the productive apparatus in general as well as the imbalance of the banking system and the exchange within the Libyan economy

The paper concludes that the economic authority should work on two ways simultaneously; short run by re-assessing the bank system overcome the liquidity problem and the economic recession in Libya and long-run by re-constructing the whole economy in order to avoid the rentier problem.

Keywords: Monetary Policy; Economywide Study; Structure Scope.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

اجتاحت الاقتصاد الليبي عدة انتكاسات وأزمات بعد عام 2011 تمثلت أهمها في التضخم متبوعا بأزمة نقص السيولة الحادة التي فرضت قيودا قاسية على الأفراد في معاملاتهم اليومية. لكن أزمة شح السيولة ليست جديدة على الاقتصاد الليبي فقد شهد واحدة شبيهة كانت أقل حدة بداية الثمانينات. لذلك يبدو السؤال عن سبب هذه الأزمة وتكرارها واقعيا وملحا. ولأن الحديث تكرر كثيرا عن الحلول المقترحة وكيفية معالجتها فقد رأيت أن اعرج على ما يبدو أنه لم يحظ باهتمام كاف من قبل الباحثين وواضعي السياسات على السواء وهو الجذور التي انبتت هذه الأزمة وهي فيما نعتقد ليست وليدة سياسات حديثة بل هي نتاج طبيعي لخلل بنيوي يلازم الاقتصاد الليبي منذ أكثر من خمسة عقود، ولابد أن يقود إلى أزمة أو أزمات مشابهة ما لم يتم معالجته ولو بشكل جزئي وتدريجي. ثم تتطرق الورقة إلى بعض من الحلول التي قد لا تكون آنية وسريعة.

2. لمحة تاريخية:

منذ ان ظهر النفط وتوفرت بسببه ثروة كافية بما يغري اية سلطة بانتهاج سياسات تنموية مركزة وواسعة وعميقة التأثير، مذ ذاك بدأت تتبدل آليات الدورة الاقتصادية في ليبيا من اقتصاد يصنف بدائيا بسيطا ومغلقا نسبيا إلى اقتصاد وفير راس المال شحيح العمالة ومنفتح على الخارج بدرجة عالية.

لكن هذا التحول دفع بالاقتصاد الليبي إلى الانزلاق إلى اقتصاد ريعي بامتياز، وبدأت مظاهره تتضح شيئا فشيئا بتأكل الانشطة المنتجة الهشة التي كانت مصدرا للدخل الشحيح وموئلا للعمالة غير الماهرة لصالح زحف الاستثمارات في قطاع النفط كثيف رأس المال، أولا باجتذابه لفائض العمالة الزراعية منخفضة الإنتاجية (Harrison 1967) ثم انتشارا إلى بقية القطاعات التي انخفضت أهميتها لصالح القطاعات الداعمة لاستخراج النفط ثم القطاعات الخدمية المتنامية الاخرى في شكل من اشكال المرض الهولندي، وهذا كان نتيجة لتراكم الايرادات النفطية بما أضر بنمو الناتج غير النفطي في الانشطة السلعية.

هذه الحالة ليست غريبة ولا مستبعدة ولا جديدة في الأدب الاقتصادي، ولذا فلسنا هنا في معرض تشخيصها ولا تحليل أسبابها، وهي منتشرة في كثير من الاقتصادات المماثلة التي يصنفها الأدب الاقتصادي بالاقتصاديات النفطية أو الريعية.

لكن ما يهمنا في هذه العجالة هو مظاهر التغير الهيكلي ونتائجه فيما يخص الحالة الليبية بالذات لمحاولة ربط هذه التغيرات والتشوهات بأزمة السيولة الحالية، وذلك بتشخيص أكثر تفصيلا وصولا إلى استنتاجات ورؤية أقرب للواقع قدر الامكان.

يمكن تمييز ثلاثة تغييرات مهمة في الاتجاه العام لسياسات التخطيط والاستثمار في ليبيا كانت في مجملها كافية لعرقلة اي نمو مستدام او استقرار يترتب عنه نشوء علاقات اقتصادية حقيقية. هذه التغييرات الثلاثة امتدت على ثلاث فترات هي:

– **الفترة الأولى**: منذ ظهور النفط وحتى منتصف السبعينات سادت فيها السياسات المعتمدة على آلية السوق والملكية الخاصة مع دور متنامي للدولة فيما يخص البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، وترتب عن هذه الفترة انكماش النشاط الإنتاجي غير النفطي واندثار الهيكل الإنتاجي القديم.

– **الفترة الثانية**: منذ التطبيق الكامل لسياسات تقييد القطاع الخاص بداية من عام 1978 بسيطرة الدولة على كافة مناشط الإنتاج تقريبا ثم التوزيع والنقل وسنت القوانين المصاحبة التي هيأت للقطاع العام واعتمدت على مقولات الكتاب الاخضر وتوجيهات معمر القذافي وامتد هذا لعقد ونصف حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين. وترتب عن هذه الفترة تقلص كثير من الانشطة الإنتاجية التي نمت حديثا ولو بالاعتماد على النفط لكن كثيرا منها كان واعدا ببداية نمو اقتصادي حديث نوعا ما وخاصة في القطاع الخاص.

أما **الفترة الثالثة** فقد بدأت بإعادة فتح الباب للقطاع الخاص ألا أن ايديولوجية جهاز الدولة المثبطة للقطاع الخاص اضافة إلى استمرار شرعية مقولات اشتراكية كملكية الارض والبيت لساكنه قد أفقد ثقة المستثمرين في نوايا الدولة، ولذلك اتجهت الاستثمارات غالبا إلى نشاطات خدمية سهلة التصفية وقصيرة الاجل وخاصة التجارة والإنشاءات (ميرزا 2012). كما أن هذا الانفتاح اكتسح ما تم مراكمته من خبرات في القطاع العام الذي تضرر كثيرا بانفتاح السوق وتدفق الواردات الأرخص أو الأجود.

3. جذور الاختلال الهيكلي:

يمكن سرد بعض مما يميز الاقتصاد الليبي عن مثيلاته من اقتصاديات الريع النفطي في النقاط الآتية:

– **أولاً**: الشح الشديد في الموارد خصوصا بخلاف النفط وهو ما دفع الاقتصاد الليبي نحو الاعتماد الكامل على النفط سريعا. فقد أجمع الخبراء بما فيهم خبراء الأمم المتحدة على أن الاقتصاد الليبي شحيح الموارد (ميرزا،2012)، (Higgins ,1968), (Higgins and Royer,1967)، (Farley,1971) (Vandewalle,1998), (Ghanem,1995). حتى أن تقرير بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية إلى ليبيا عشية الاستقلال يسجل: " أن الاقتصاد الليبي يحوز كثيرا من المثبطات للنمو وأنه لو أمكن تحقيق نمو مستدام في هذا البلد فلا خوف على أي بلد آخر". ولهذا لم يكن ثمة مجال للاعتماد على أو تنمية أية موارد محلية بديلة عن النفط مما دفع بالاقتصاد الليبي إلى الاعتماد سريعا على النفط كمورد مالي لتمويل كل من الاستهلاك المتنامي والاستثمار.

حالة شح الموارد هذه لم تتغير كثيرا حتى بعد مضي عدة عقود، اللهم إلا في توفر الموارد المالية الناتجة عن النفط والتحسن الملحوظ في رأس المال البشري تبعا لذلك. (Masoud, 2013)

– **ثانيا:** درجة الانفتاح المرتفعة جدا للاقتصاد الليبي الذي تحول بسرعة من اقتصاد بدائي يقتصر فيه الإنتاج على تلبية الطلب المحلي لكنه معتمد بشكل كبير على الخارج إلى اقتصاد مرتبط بالخارج بدرجة أكبر والتي نجمت عن شحة الموارد المحلية، وساعد على ارتفاعها توفر النفط في شكل سلعة لابد أن تصدر وايرادات ساعدت على الاستيراد (Higgins and Royer ,1967).

شكل رقم (1): درجة الانفتاح على الخارج في الاقتصاد الليبي لفترة ما بعد النفط

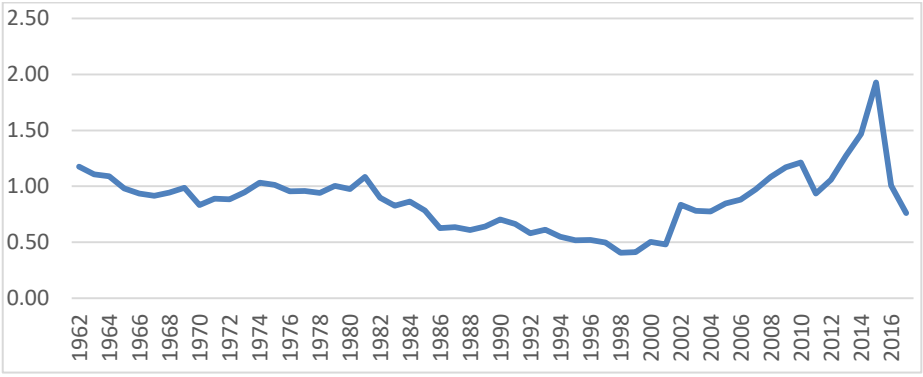

وقد ارتفع معدل الانفتاح على الخارج إلى مستويات عالية في السنوات التي أعقبت الاستقلال نتيجة للإنفاق المتزايد لكل من الحكومة الجديدة وشركات استكشاف النفط لكنها تزايدت أكثر بعد ذلك وتراوحت حول 100 % طيلة العقود الخمسة الماضية باستثناء سنوات سياسة الانغلاق خلال الثمانينات والتسعينات. ومما يلفت النظر أنها تعدت مستويات غير مسبوقة بعد عام 2000 بارتفاع كل من صادرات النفط نتيجة الطفرة السعرية والواردات حتى اقتربت من 200 % وهو معدل غير مسبوق تقريبا.

ثالثا: هيمنة القطاع الحكومي على معظم مفاصل النشاط الاقتصادي وذلك ضمن محاولة السلطات المتعاقبة تغيير بنية الاقتصاد الليبي بأسرع ما يمكن دون الانتباه إلى سلبيات الاعتماد عن النفط (ميرزا 2012). هذه المحاولات كانت بسبب التردي الواضح في كل من مستوى المعيشة والتقنية والخدمات وكذلك البنية التحتية عشية ظهور النفط. وهو ما وسع من دور الحكومة كموزع رئيس للدخل ومهيمن على جل القطاعات الخدماتية إلى مستوى خطير خاصة ابان فترة الثمانينات، حيث وصلت حصة الحكومة في مجمل الاستثمار الاجمالي خلال هذه الفترة إلى 86 % وبلغت في قطاع الصناعة 98% والزراعة إلى 93% وفي الخدمات إلى 100% (الهيأة العامة للاستثمار، 2012) وهيمنت الحكومة على النشاط الاقتصادي حتى خلال أدوار

السياسات الحكومية الأخرى من الانفتاحية ابان الستينات والسبعينات إلى سياسات الاشتراكية والانغلاق ابان الثمانينات ورغم ان السلطات انتبهت إلى خطورة هذه الهيمنة في منتصف الثمانينات بعد انهيار أسعار النفط ومن تم ايراداته وما تشكله من عبء على كاهل الدولة مما قد لا تتمكن معه من الايفاء بالتزاماتها، إلا أن كل محاولاتها للحد من دور الدولة الذي تمثل بإتاحة المجال للقطاع الخاص لم تؤت نتائجا كما هي مرجوة وذلك لأسباب، منها: هشاشة القطاع الخاص وعزوفه عن خوض غمار النشاطات الأكثر تأثيرا في البنية الاقتصادية وتجنب الاستثمارات طويلة الاجل واقتصار دوره على نشاطات هامشية وتجارية قصيرة الأجل. في المقابل فإن الاستثمار المرتبط بالنفط وتلقي العمولات والانشاءات العامة والاستيراد اجتذب أكثر المستثمرين (ميرزا 2012)، ومن جهة أخرى فإن شح الموارد قد قيد المخططين بحيث تكفلت الحكومة بتحمل العبء الأكبر خاصة وأنها المالك للمورد الأهم للاستثمار وهو ريع النفط. هذا الأمر ساهم بدفع القطاع الخاص إلى الزاوية أكثر وأكثر، ثم كانت طفرة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 2000 لتعيد تعزيز دور الحكومة ثانية. لقد ارتفع حجم القطاع العام منسوبا إلى الناتج وكذلك الاستهلاك الحكومي منسوبا إلى الناتج إلى معدلات عالية طيلة فترة الدراسة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (1) تطور حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2015

السنة	1962	1965	1970	1975	1980	1985	90	95	2000	2005	2010	2015
الإنفاق العام/الناتج	24	20.4	25.8	49.7	45.9	45.6	33	32	31.8	29.5	62.3	89
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي/الناتج	0.62	0.37	0.64	0.39	0.49	0.59	0.74	0.70	0.65	0.37	0.56	0.68

المصدر: الحسابات القومية اصدار مركز بحوث العلوم الاقتصادية بجامعة قاريونس.

ويلاحظ التنامي المستمر لحجم الإنفاق العام منسوبا إلى الناتج خاصة بعد 2011، كما يلاحظ أيضا تضخم الاستهلاك الحكومي منسوبا إلى الناتج خلال نفس الفترة.

– **رابعاً**: تقلقل السياسات الحكومية وتضاربها عدة مرات وانتقالها من اقصى اليمين إلى اقصى الشمال. وبغض النظر عن تفاصيل التغيرات في الجهاز الإداري الذي تعرض لعديد التغييرات التي وصلت في بعض المؤسسات إلى حد الإلغاء وإعادة التفعيل.

– **خامساً**: هشاشة القطاع المصرفي وغياب دوره كوسيط في المعاملات الاقتصادية. ففي السوق الليبي فضلا عن أن الوسائط المصرفية المتوفرة بسيطة وبدائية ولا تشمل إلا الصكوك المصرفية تقريبا، فإن هذه الوسائط ليست متداولة بشكل واسع ومازال التفضيل النقدي (الذي لا يشمل الصكوك) غالبا. مع العلم بأنه منذ عام 1980 فقد اوجب القانون استخدام الحسابات البنكية لتصريف الأجور لجميع موظفي القطاع العام الذي

يستوعب ما يقرب من 70% من قوة العمل الليبية، ولولا المعاملات الحكومية فإنها قد لا تكون متداولة. وحتى عام 2010 بلغت إجمالي أصول المصارف التجارية 70.9 مليار دينار ومجمل الودائع لديها 58.5 مليار فيما لم يزد حجم الائتمان الممنوح منها عن 12.8 مليار وهو ما يوضح ضحالة الدور الذي تؤديه المصارف في مجملها (مصرف ليبيا المركزي، 2011)، فيما بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول تضخما متزايدا منذ عام 2004 إلى 2010 من 49.8 إلى 74.3 (صندوق النقد الدولي).

والجدول التالي يوضح بعض مؤشرات عن النشاط المصرفي للمصرف المركزي خلال عقد (2007-2017).

جدول رقم (2) بعض مؤشرات عن النشاط المصرفي للمصرف المركزي خلال عقد.

البند / السنة	عملة لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	ودائع زمنية	ودائع ادخار	قروض للخزانة العامة	قروض للمؤسسات العامة	قروض للمصارف	ودائع المصارف التجارية	مقاصة الصكوك بالعدد	مقاصة صكوك بالقيمة
2007	4581	18.256	3481	663	0.0	3400	53	18934	2298.000	43902
2017	30865	78.224	1658	592	57849	0.0	0.0	73632	2068.000	40876
التغير	**674**	**428**	**)52(**	**(11)**	**-**	**-**	**-**	**389**	**(10)**	**(7)**

المصدر: نشرات مختلفة لمصرف ليبيا المركزي. والارقام بين قوسين تمثل تراجعا او نموا سالبا.

فيما يخص المصرف المركزي فإنه يتضح انه خلال العقد الأخير أن الكتلة النقدية لدى الجمهور قد تضاعفت بأكثر من ستة اضعاف بينما لم تتضاعف الودائع تحت الطلب إلا بما يفوق أربعة أضعاف بقليل وهو ما يؤشر إلى تفضيل أعلى للسيولة على أقرب بدائلها مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة الودائع تشمل الودائع الحكومية وهي لا تؤثر في تفضيل السيولة لدى العامة. هذا إضافة إلى أن أزمة السيولة ساعدت على رفع حجم الودائع الكلي بسبب العجز عن تسييلها وإلا فمن المحتمل ألا تكون وصلت إلى هذا المبلغ. وما يؤكد هذا الاتجاه هو انخفاض كلا من الودائع الزمنية والادخارية لدى المركزي بالمطلق كما يظهر بالجدول. ومما يلاحظ أيضا ظهور قروض للخزانة العامة وبمستوى يكاد يتجاوز مجمل الناتج المحلي مما يؤكد خطورة الاتجاه الذي تسلكه سياسات مؤسسات المركزي (بفرعيه) [1]. في الوقت نفسه اختفت القروض الموجهة للمصارف وهو ما يشير إلى تراكم السيولة لدى هذه المصارف وتناقص الفرص الاستثمارية أمامها. أما ما يثير التساؤل فهو

[1]- هنا لابد من الإشارة أيضا إلى ان الانقسام المؤسسي في المصرف المركزي قد زاد من حدة هذه الاختلالات دون أن نخوض في مسائل قانونية تتعلق بهذا الانقسام.

الانخفاض الحاد في عدد الصكوك المقاصة خلال الفترة أن من حيث العدد أو القيمة وهو ما يلقي بظلال الشك عن تطور العمل المصرفي خاصة بعد عام 2011.

جدول رقم (3): بعض مؤشرات النشاط المصرفي للمصارف الليبية خلال عقد

البند / السنة	سلف وسحب مكشوف	اجمالي الائتمان	اصول سائلة	ودائع لدى المركزي	ودائع لدى المصارف	ودائع جارية (خصوم)	ودائع ادخارية (خصوم)	ودائع زمنية (خصوم)	اجمالي اصول المصارف
2007	8102	8191	18783	4971	24	17746	649	6410	31185
2017	16503	17447	81111	53136	0.0	84828	592	10519	116477
معدل التغير	**204**	**213**	**432**	**1069**	-	**478**	(**9**)	**164**	**374**

المصدر: نشرات مختلفة لمصرف ليبيا المركزي. والارقام بين قوسين تمثل تراجعا او نموا سالبا.

أما ما يخص المصارف التجارية فان الجدول اعلاه لنفس الفترة يوضح التغير البطيء في حجم الائتمان سواء للأفراد أو بشكل عام حيث لم يزد معدل التغير خلال عقد كامل عن الضعف. هذا في مقابل تزايد حجم الاصول السائلة بأكثر من اربعة اضعاف لنفس الفترة وهو البند الذي تشكل النقود السائلة واوراق القبض اهم مكوناته مما يشير إلى ان المشكلة تتمثل في إدارة الائتمان وليس في شح مصادر التمويل. ويؤكد ذلك أن ودائع المصارف لدى المركزي قد تضاعفت 10 مرات بما يوضح أن الودائع لديها هي اصول غير مستغلة بشكل كبير. كما أن الودائع الادخارية والزمنية ايضا لم تشهد تطورا ملموسا فقد انخفضت الاولى بمعل 9% بينما ارتفعت الثانية بمعدل 164% وربما يعزى هذا إلى قانون ايقاف العمل بالفوائد الربوية التي لم تجد المصارف التجارية بديلا شرعيا مقبولا عنها لاجتذاب المدخرات وخاصة بين المواطنين. يضاف إلى ذلك الغياب الكامل للسوق المالي في ليبيا لفترات طويلة فيما يخص تمويل الاستثمار (الهيأة العامة لتشجيع الاستثمار، 2012، الصفحة 48).

سادسا: التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي شكلت عائقا امام امكانية تحديث الهيكل الإنتاجي وعلاقاته وهو ما أشار إليه تقرير البعثة الاممية منذ عام 1968 ضمن توصياته بتحديث التوزيع القبلي وتملك الاراضي (FAO, 1969). وعلى العكس من ذلك استجاب السلوك الاستهلاكي للوفرة الدخلية مرسخا سلوكيات تفاخرية مدعومة باستدامة الريع النفطي. واستمرت بعض علاقات الإنتاج للاستهلاك وغياب دور السوق والانحراف في هيكل الناتج بشكل واضح حتى بعد عقود عدة من خطط التنمية وهيمنة القطاع العام (الهيأة العامة لتشجيع الاستثمار، 2012، الصفحة 11).

كل هذه الخصائص مجتمعة ساهمت في تشكيل بنية الاقتصاد الليبي بشكل مختلف عما هـــو معهـــود وأقرب إلى الاقتصاديات البدائية منها إلى اقتصاد حديث. ويمكننا توضيح ذلك بالعودة إلى نموذج مبسط لدائرة تدفق الدخل ففي معظم اقتصاديات العالم تكون دائرة التدفق على الشكل التالي:

شكل رقم (2) دائرة التدفق الاقتصادي المبسطة في اقتصاد بسيط

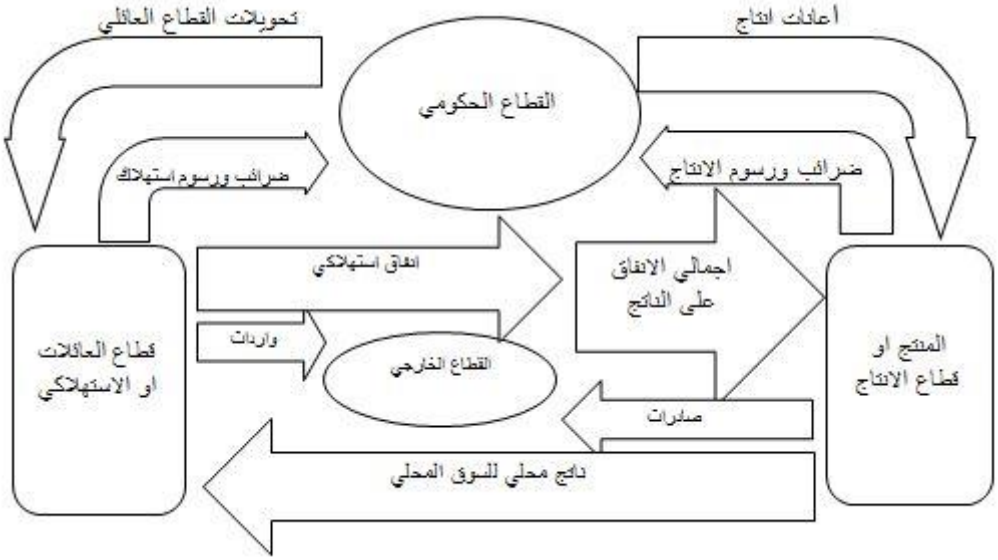

في هذا الشكل يتضح الدور الأساسي لقطاعي الإنتاج (قطاع الاعمال) والقطاع العائلي (الاستهلاك) في النشاط الاقتصادي الكلي إضافة إلى دور الحكومة المهم وموقع القطاع الخارجي كمنفذ خارجي مكمـــل لكل من الطلب والعرض المحليين بحيث يستكمل من خلاله الطلب الاستهلاكي والمواد الاولية كمـــا يعمـــل كسوق لفائض الإنتاج المحلي. ويشترط التوازن بين تياري الطلب (الإنفـــاق الاســـتهلاكي +الاســـتثماري) والعرض (من السلع والخدمات) وهو ما يعرف اقتصاديا بالتوازن بين الإنتاج والاستهلاك اضافة إلى تـــوازن تياري الصادرات مع الواردات وهو توازن القطاع الخارجي (أو ميزان المدفوعات). كذلك تساوي ما تأخذه الحكومة كضرائب ورسوم سيادية مع ما تنفقه إما في شكل استثمارات وإما في شكل تحويلات للأفراد واجور لموظفيها وهو ما يعرف (بتوازن ميزانية الحكومة)، والتوازن في القطاعات الثلاثة شرط أساسي لصحة عمـــل الاقتصاد ككل.

4. مظاهر الاختلال:

بسبب الخصائص التي ذكرناها انفا فان التشوهات المتراكمة بعد النفط ثم ومن خلال السياسات غير الرشيدة فقد ساعدت هذه الخصائص على ظهور اختلالات هيكلية ومزمنة وتهدد بأزمات خانقة. وهو ما ظهر منذ اربع سنوات بعد تراكمها لسنوات طويلة ومن هذه التشوهات ما يلي:

أولاً: اتخذت هيمنة القطاع العام شكلين أساسيين هما:

أ. الهيمنة على موارد الإنتاج الرئيسية والمتمثلة بالنفط مما البسها دور الموزع الرئيس للدخل؛

ب. استحواذ الحكومة وتكفلها بتقديم قدر كبير من الخدمات المجانية.

وهذا أدى إلى مزاحمتها القطاع الخاص الذي تم دفعه إلى جوانب هامشية تمثلت غالبا في التجارة وقطاع الانشاءات والنقل. واعتمد كثيرا في نشاطه على مقدار ما تقترحه الحكومة في موازناتها السنوية وليس على مستوى النشاط في السوق بمعزل عن الحكومة. هذا التضخم في دور الحكومة جعلها تحل محل قطاع الإنتاج المحلي خاصة في الخدمات وبعضا من السلع من جهة. ومن جهة أخرى تحولت إلى المعقل الاخير للتوظف والدخول، وهو ما يظهر في الجدول رقم (1) سابقا بتضخم الإنفاق الحكومي الذي يعد من أعلى المعدلات مقارنة بدول الوفرة النفطية المشابهة للاقتصاد الليبي.

ثانيا: أدت الايرادات النفطية السهلة المنال إلى تنامي الطلب الذي لم يمكن الايفاء به من خلال الإنتاج المحلي فاستبدل بالمستورد فتحول الطلب إلى السلع المستوردة ومنافستها للإنتاج المحلي ثم إلى الحلول محله بالكامل لعديد من السلع بعد عام 2011.

ومما ساعد في دعم هذا الطلب الارتفاع النسبي في سعر صرف العملة المحلية (0.33 دينار للدولار) الذي تغير بعد عام 2000 إلى (1.4 دينار للدولار) الا ان التغيير كان متأخرا جدا واحتاج إلى اعادة النظر كل فترة وهو ما لم يحصل، إضافة إلى انتفاء الحماية الجمركية خاصة بعد عام 2004.

ثالثا: استمر شح الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة الحقيقة بسبب قيد الموارد فاتجهت معظم الاستثمارات الخاصة إلى قطاعات الانشاءات والانشطة الخدمية والتجارة بالذات، ويتضح هذا النقص في استمرار معدل البطالة العالي وتضخم الجهاز الحكومي.

رابعا: هشاشة وبساطة النظام الضريبي مما رتب عنه ضياع الكثير من الايرادات الممكنة وقلص امكانية قيامه بالدور المطلوب منه في توجيه الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي نحو انشطة أكثر إنتاجية.

ترتب عن استمرار الاختلالات السابق ذكرها تشوها مزمنا وتراكميا في دائرة النشاط الاقتصادي لتصبح بالشكل التالي:

شكل رقم (3) دائرة تدفق الدخل في الاقتصاد الليبي

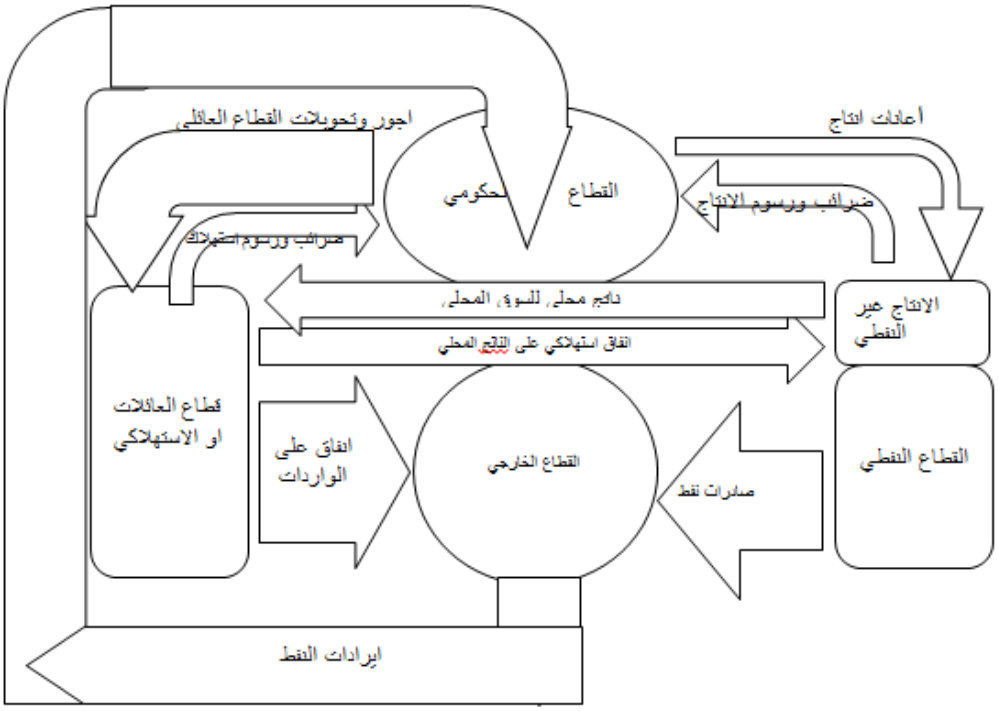

يتضح من الشكل السابق كيف أن الجهاز الإنتاجي المحلي قد انكمش بشكل كبير لأسباب متعـــددة منها:

– السياسات المتبعة منذ بداية الثمانينات والتي قلصت القطاع الخاص الناشئ وحولت ملكيته إلى القطاع العام ثم سياسات الانفتاح في التسعينات وإلغاء كثير من القيود الجمركية وهو ما أدى إلى إغـــلاق العديـــد مـــن الوحدات الناشئة أمام سيل الواردات الأقل تكلفة بفعل سعر صرف الدينار المرتفع نسبيا مع غياب الحمايـــة الجمركية.

أيضا فقد حل القطاع الخارجي محل المنتج المحلي واستحوذ على معدل كبير من الإنفاق الاســـتهلاكي اضافة إلى الإنفاق الاستثماري المنفذ كليا تقريبا بالاستيراد.

– هيمنة الحكومة على الايراد النفطي مكنها من مراكمة أموال سهلة مما جنبها الاهتمام بتحصيل ايـــرادات الضرائب والرسوم كما يظهر أيضا من الشكل، وبذلك تحول القطاع العام إلى مصدر رئيس لتقديم الخدمات التي كانت مجانية وموئلا رئيسا أيضا لاستيعاب الزيادة السكانية العالية نسبيا (وليس للتوظيف الاقتصـــادي) دون الاهتمام بالإضافة إلى الإنتاجية.

ورغم أن التشوهات بدأت مبكرا إلا أن آثارها لم تظهر مبكرا وهذا يعزى إلى أنه لم يكن ثمة هيكل إنتاجي راسخ ومتين لمقارنته، ويمكن تتبع مظاهر الاختلال منذ بداية الثمانينات عندما امت الدولة قطاع الإنتاج بالكامل تقريبا ثم قطاع التجارة والتوزيع. حيث تمكن القطاع العام آنذاك من استيعاب فائض العمالة بكل مستوياتها اعتمادا على فوائض ايرادات النفط وتضخم الجهاز الحكومي. لكن بوادر أزمة توظيف كانت بدأت بالظهور منذ منتصف الثمانينات.

5. بوادر الأزمة:

قبل ان نعرج على أزمة السيولة كمظهر من مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي يمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح دورة النقود في الاقتصاد الليبي بشكل محاكاة لآلية العمل الفعلية:

شكل رقم (4) دورة النقود في الاقتصاد الليبي مبسطة

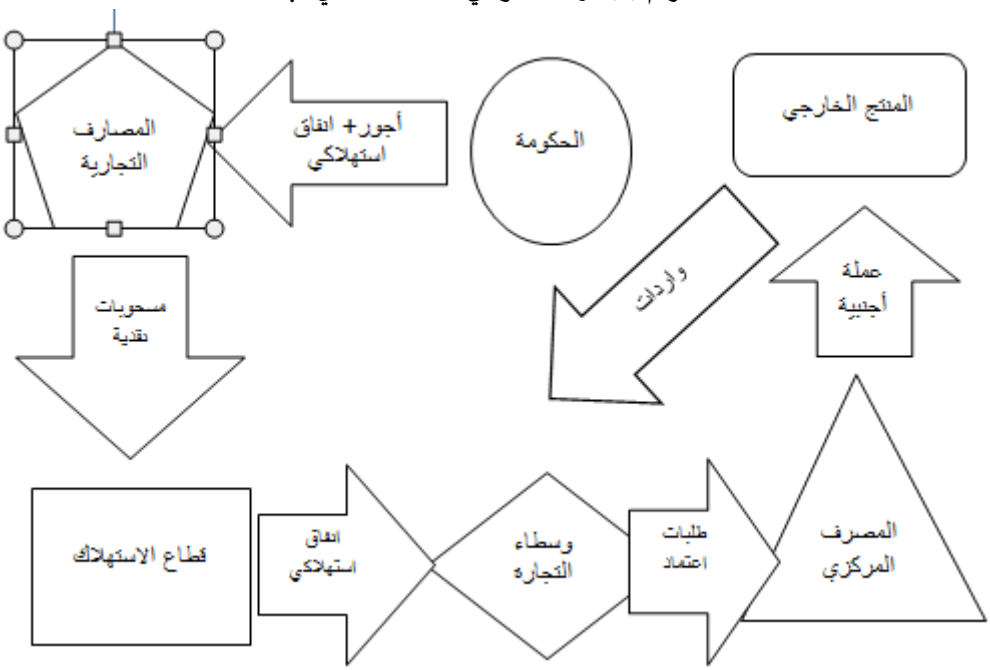

يتضح من الشكل أعلاه أن دورة النقود في الاقتصاد الليبي غير مغلقة أو على الأقل أن جزء معتبرا من النقود المتداولة لا يقابله إنتاج محلي ليتساوى كل من العرض والطلب في السوق. وما لم يتول المنتج (وهو بالطبع القطاع الخارجي) توفير قدر من المعروض السلعي فان الطلب المحلي (كمية النقود) ستكون أكبر بكثير مما يمكن عرضه من سلع وخدمات. ولضمان إغلاق دائرة تداول النقود فإنه كان يتوجب دائما على البنك المركزي أن يقوم بتوفير قدر كبير من العملة الأجنبية لموازنة العرض الخارجي مع الطلب المحلي.

إن احدى السمات الملازمة للاختلال والتي كان لابد ان تظهر تمثلت في أزمة السيولة التي اتضحت في بداية عام 1980. وذلك كنتيجة طبيعية لتأميم الدولة لجزء كبير من نشاطات القطاع الخاص الإنتاجية والتوزيعية مما رتب عنه فقدان جزء مهم من دورة السيولة داخل الاقتصاد المحلي واقتصارها على المعاملات بين الدولة والمواطن. ففي شهر مايو من عام 1980 قام المصرف المركزي بالإعلان عن اصدار جديد من العملة الوطنية وطرحها للتداول خلال فترة قصيرة دون ان يسمح باستبدال أكثر من 500 دينار للفرد الواحد وبذلك تمكن من استرجاع سيطرته على الارصدة النقدية لتعود في شكل ودائع تحت الطلب. لكن هذا الاجراء كان ممكنا فقط في ظل سيطرة الدولة الكامل على النشاط الاقتصادي آنذاك.

واستمرت ادارة الدولة لدفة الاقتصاد رغم التشوهات المزمنة، حيث امكن لها تلافي الأزمات الممكنة تكرارا بالاعتماد على ايرادات النفط لكن بثمن ليس بقليل وهو تأجيل مواجهة أزمات أكبر حتى تاريخ تغير السلطة في 2011 حيث لم يعد المنهج المتبع لإدارة الاقتصاد صالحا ولا حتى ممكنا لما بعده.

وما حدث بعد 2011 هو انفلات الإنفاق الحكومي غير المنتج كما يتضح من الارقام الواردة ادناه وهو ما راكم الارصدة السائلة لدى الجمهور لغياب فرص الاستثمار بسبب غياب الامن. ولأن العملة المحلية المتراكمة تعد طلبا ولأن المعروض من السلع والخدمات المحلية قليل جدا وأغلب ما هو موجود هو مجاني فإنه كان لابد أن تطرح كميات أكبر من العملة الصعبة لمواجهة الطلب، وفي السنتين الأولين أمكن الايفاء بهذا الشرط بالتوسع في عرض العملة الصعبة للاستيراد لكن في عام 2013 وبإغلاق الموانئ النفطية وانخفاض ايرادات النفط فقد اصبحت مواجهة الطلب على العملة الأجنبية غير ممكن.

من بديهيات الاقتصاد ان وجود عملة محلية في أيدى الجمهور لابد ان يقابله اما سلعا وخدمات محلية تكافئ كمية النقود وأما قدر مناسب من العملة الصعبة للإيفاء بنفس الطلب عن طريقها. وكلا الامرين كانا تحت الضغط بعد عام 2013 مما راكم أرصدة العملة السائلة لدى كل الجهات التي يمكن اعتبارها تمثل جانب العرض ومنها على وجه الخصوص موردي البضائع من الخارج. ولأن الجهاز المصرفي كان قد فقد دوره كبيت للمدخرين بسبب انفلات الأمن وانتشار اشاعات عن تسرب بيانات المودعين وتعرضهم للابتزاز جراء أرصدتهم ثم إلغاء الفوائد الربوية رغم ضآلة أهميتها. وكذلك دور هذا الجهاز كملجأ للمستثمرين بسبب تضاؤل الفرص الاستثمارية لغياب الأمن ثم بإلغاء الفوائد الربوية كمؤشر للاستثمار والادخار.

لكل هذه الأسباب فقد أصبحت مواجهة المشكلة أمرا حتميا رغم أنه كان يمكن توقع الأزمة حتى بدون إغلاق الموانئ ولكن بعد فترة أطول.

6. متطلبات الحل:

بداية يتوجب التعامل مع أزمة السيولة ليس كمشكلة منفصلة بل كمظهر لأزمة اعمق واوسع وهي التشوه في بنية الاقتصاد الليبي ككل. وبالتالي لا يجدر بواضعي السياسات أن يحجروا تفكيرهم في شكل ومظاهر الأزمة دون النظر بجدية إلى أسبابها الأوسع .

ومع ذلك فانه يمكن النظر للحلول على مستويين هما:

أولا: الإجراءات العاجلة الممكن اتخاذها لمعالجة اعراض الأزمة والتخفيف من تأثيرها.

ثانيا: السياسات طويلة الامد لمعالجة أسباب الأزمة وليس لطمسها أو تجاوزها دون حل.

1.6 الإجراءات العاجلة:

تتمثل هذه الإجراءات في فرض المصرف المركزي لوجوده كموجه للسياسة النقدية ومنها:

أ- اعادة دمج الأرصدة الخاملة (ودائع بشقيها) في دورة النشاط الاقتصادي وذلك بتسهيل قبول سداد المستحقات الحكومية على المواطنين من خلالها وهذا يتأتى بتسهيل اجراءات التصديق والمقاصة لاختصار الوقت الطويل جدا لإنجاز مثل هذه المعاملات. وقبول ما يمكن سداده بالصكوك بدلا من النقود خاصة تلك الديون المتعلقة بالخدمات كرسوم الكهرباء والماء ورسوم النظافة والمواصلات والاتصال. لأنه في اقتصاد لا يعترف كثيرا بالتعاملات البنكية فإن الأرصدة المصرفية تصبح خارج الاهتمام حتى لمالكها ويصبح جل همه هو تسييلها وليس استخدامها.

ب – في الحالات الطارئة لغياب السيولة وبالنظر إلى أن أكثر الفئات تأثرا بشح السيولة هي شريحة محدودي الدخل وبالذات في القطاع العام فانه يمكن للمركزي الاذن بل وتسهيل دفع المهايا والأجور لجهات محددة أو مناطق محددة نقدا بدلا من الحسابات البنكية. ورغم أن هذا الاجراء يبدو عكسا لما ذكر أعلاه إلا أنه ضروري لسد حاجة بعض المناطق النائية خاصة. واثراء لحركة السوق الاستهلاكي اليومي.

ج – ويبقى الإجراء الأنجع في الحالة الراهنة هو ما اتخذه المركزي بالتعاون مع السلطة الفعلية وهو. طرح مبالغ من العملة الصعبة يمكنها جذب أرصدة هائلة من العملة المحلية مما يمكن اعتباره معالجة سريعة ووقتية لأزمة السيولة للعملات الصعبة أو الذهب الذي يتملكه المركزي إلا أن هذا الإجراء اكتنفه التأخير الطويل ولو تم الاستعجال به لربما أمكن تلافي كثيرا من المعاناة المجتمعية.

د – تعديل سعر البيع للعملات الاجنبية لتحقيق هدفين هما: تخفيف الطلب المحلي على الواردات رغم انه اقتصاديا غير مقبول في بلد يعتمد على الاستيراد بنسبة تصل إلى أكثر من 50% من استهلاكه، وثانيهما هو سحب أكبر قدر من الكتلة النقدية المؤججة للطلب.

2.6 الإجراءات طويلة الأمد:

أما الإجراءات طويلة الامد فإنها تأخذ مجالا اوسع من السياسات والاجراءات ويمكن تقسيمها إلى صنفين هما الإجراءات المتعلقة بالنقود، وإجراءات تصب في اتجاه التأثير في هيكل الاقتصاد الليبي لمحاولة تجاوز أكبر قدر من الاختلالات.

فالإجراءات المتعلقة **بالنظام النقدي والمصرفي** بمجمله هي:

– **أولا**: تشجيع ودعم استخدام النقود الالكترونية ودفعها إلى اقصى حد وهذا يتطلب تدخلا من المركزي لدى المصارف للقبول بأن الأرصدة المتراكمة نتيجة هذه المعاملات يجب أن تعامل بشكل مختلف (مؤقتا). كذلك تشجيع المعاملات الالكترونية لتسهيل إجراءات المقاصة وتصديق الصكوك التي تستهلك زمنا يصل إلى أكثر من 48 ساعة مما يدفع الافراد إلى طلب الأرصدة السائلة الأسهل منالا.

– **ثانيا**: التفكير بشكل موضوعي وعلمي في ايجاد سعر توازني للعملة المحلية يحقق غايات متضاربة هي دعم المنتج المحلي وحمايته من جهة وتجنب اثقال كاهل المستهلك بمزيد من التضخم مع الأخذ في الاعتبار الحدود المفتوحة للبلاد وصعوبة التحكم في كل من التهريب والهجرة، وهو أمر قد يدفع إلى رفع مستوى الأسعار قليلا، وهذا الإجراء هو مطلب متكرر لعدة دراسات وتوصيات سابقة.

– **ثالثا**: اعادة هيكلة الجهاز المصرفي بمجمله بدءا من آلية عمل المصرف المركزي ورفع قدراته ليتحول إلى مؤسسة حساسة وسريعة الاستجابة لمتغيرات السوق وممثلا فعالا لسياسات الحكومة النقدية، وصولا إلى شبابيك المصارف التجارية وتحديث منهجية عملها التقليدية غير المبالية بمبدأ مقابلة الأرباح مع جودة الخدمات ورفع مستوى التنافسية بينها وصولا إلى مستويات المصرفية في كل دول العالم.

من جهة أخرى، هناك **سياسات** تؤثر في **هيكل الاقتصاد الليبي** ككل وتستوجب الاستدامة وتجنب الاستعجال في تقريرها رغم أنها ملحة: (الهيأة العامة لتشجيع الاستثمار، الصفحة 46).

– **أولا**: كبح تضخم الإنفاق الحكومي خاصة في جانبي الأجور والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وهو إنفاق غير منتج غالبا. وهذا الأمر هو ما اجبرت عليه كثيرا من دول العالم والنامية منها بالذات بعد لجوئها إلى المنظمات الدولية للمشورة أو طلب المساعدة، ولذلك فإنه يجدر بالسلطات أن تفكر في التوافق مع هذا الامر قبل أن تضطر إليه.

– **ثانيا**: وهو في الحقيقة سياسة طويلة الأجل بكل ماتعني الكلمة حيث يتعين التخطيط لما بعد النفط بخلق قاعدة اقتصادية صلبة لأنها الضامن الأول لتجنب أزمات تترتب عن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل. وهذا الأمر يتطلب أولا التفكير وبشكل جماعي وعلمي في هوية الاقتصاد الليبي التي يمكن الانطلاق منها والبناء عليها في هذا الخصوص، إذا أن العقود الخمسة الماضية شهدت محاولات عدة لتجنب الاعتماد على النفط لكن دون

رؤية واضحة لهوية هذا الاقتصاد مما سبب في اهدار مبالغ هائلة من ثروة البلاد وخسارة سنوات ثمينة كان من الممكن الاستفادة منها لبناء اقتصاد أكثر رسوخا. (الهيأة العامة لتشجيع الاستثمار، الصفحة 12).

قائمة المراجع:

أولا– مراجع عربية:

1- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، (2012). مناخ الاستثمار في ليبيا – التقرير السنوي الأول.

2- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010). نشرة الحسابات القومية،

3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

4- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي لعام 2011.

5- ميرزا. علي خضير، (2012)، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ثانياً– مراجع بلغات اجنبية:

1- Bank of Reconstruction and Development, (1960), "*The Economic Development of Libya, Report of a Mission*", Organized by the International, John Hopkins Press, Baltimore.

2- Farley, R. (1971*). "Planning for development in Libya.",* Praeger publishing, London.

3- Food and Agriculture Organisation of the United Nations (FAO), (1969), *Development of Tribal Lands and Settelments Project, Report to the Government of Libya*.

4- Ghanem, S. (1985). *"Changing planning policies in Libya."* Planning and development in modern Libya: 220-229.

5- Harrison, R. (1967), *"Migrants in the City of Tripoli, Libya",* Geographical Review, Vol. 57, No. 3 (Jul, 1697), pp. 397-423. Published by American Geographycal Society. URL: http://www.jstor.org/stable/212641

6- Higgins and Royer, (1967), *"Economic Development with an unlimited supply of capital: The Libyan case",* The Libyan Economic and Business Review, Vol. 3, No. 2.

7- Masoud, N. M. (2014). "*A Review of Libyan? s Economy, Structural Changes and Development Patterns."* Business and Economics Journal 2011

8- Vandewalle, D. J. and D. Vandewalle (1998*). Libya since independence: Oil and state building,* IB Tauris.